الجودة ومدى تطبيقها فى مؤسسات التعليم العالى فى مصر

إعداد

منى محمود عبد الهادى

مدرس مساعد طالبة دكتوراه

برنامج دكتوراه المعلومات

كلية الآداب – جامعة القاهرة

مراجعة وإشراف

أ.د. أسامة السيد محمود

أستاذ المكتبات والمعلومات المتفرغ

كلية الآداب – جامعة القاهرة

مستخلص

تتناول الدراسة معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد الصادرة بشأن مؤسسات التعليم العالي في مصر، وتحديدًا معيار المكتبة في دليل الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي في إصداراته الثانية من شهر أغسطس لعام ٢٠٠٩م؛والذي اشتمل على مجموعة من الخصائص لاعتماد جودة مكتبات الكليات والمعاهد العليا في مصر، ويتضمن عدة نقاط أهمها المساحة والطاقة الاستيعابية، والتجهيزات المادية، والأوعية المكتبية، والموارد البشرية، والأمن والسلامة.. إلى آخر هذه الخصائص، من أجل الارتقاء بمستوى جودة أداء وخدمات مكتبات الكليات والمعاهد العليا في مصر، والكشف عن مدى اتباع هذا المعيار في عينة محددة من المكتبات والمعاهد، مرورًا بالجهود العربيةوالدولية في وضع المعايير المماثلة والمقارنة بينها، ومدى الاعتماد على المعايير الدولية وصولا إلى الهدف النهائي؛ وهو وضع معيار قياسي مرجعي لاعتماد مكتبات الكليات والمعاهد العليا في مصر.

تمهيد

يرجع ظهور مفهوم الجودة إلى تاريخ قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢م، وما تبعها من تغيير للمفاهيم والفكر والتعليم وبخاصَّةٍ الأخير، حيث تبنّت المؤسسات الأكاديمية آنذاك سياسة مجانية التعليم في جميع مستويات التعليم الأساسي، والجامعي تحقيقًا لمبدأ النظام الحاكم القائم على الاشتراكية؛ مما ترتب عليه زيادة الطلب المجتمعي على التعليم العالي بالجامعات والمعاهد،وبدأ التوسع في تأسيس الجامعات الإقليمية والمعاهد العليا في

كافة محافظات الجمهورية لتغطية كافة التخصصات والعلوم الأساسية والتطبيقية والعلوم الإنسانية، ولكن في ظل الأزمات الاقتصادية التي مرت بها البلاد على مر تاريخها، اتجهت الدولة لتبني سياسة عامة لترشيد الإنفاق في مجال التعليم الأكاديمي،وهو الأمر الذي أثّر بشكل كبير على كفاءة المخرجات ومسايرتها للتوجه العالمي لضمان الجودة والاعتماد[1]، والحقيقة أن الحكومة المصرية في ذلك الوقت لم تبلغ منظومة الجودة لتحقيق التنمية الثقافية والفكرية المنشودة لانشغالها التام بالأمور والمهام السياسية والاقتصادية، الأمر الذي أدى بدوره إلى قيام كل مؤسسة تعليمية برسم سياساتها وأهدافها الخاصة دون التنسيق مع نظيراتها للاتفاق على طرق وأساليب تحقيق الجودة، وأصبحت الأنشطة والبرامج التعليمية وطرق التدريس وغيرها من المهام المنوطة بها المؤسسات الأكاديمية مختلفة ومتفاوتة من مؤسسة لأخرى، مما كان له الأثر السلبي في ضعف منظومة الجودة لمخرجات التعليم العالي على المستوى الأكاديمي بشكلٍ عام، وكان هذا هو حال المؤسسات الأكاديمية في مصر إلى أن بدأت في نهاية العشر سنوات الأولى من الألفية (٢٠٠٧م) المبادرة الأولى لحل الأزمة ومواجهة أوجه القصور بشكلٍ فعلي متبنيةً شعار" جودة التعليم من أجل التنمية" وإعلان وزارة الدولة للتعليم العالي والبحث العلمي.. الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد(NAQAAE) National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education؛لتكون أول كيان مؤسسي قومي قائم على مهام الجودة ونشرها وتحقيقها واضعًا هدفه الأساسي النهوض بمؤسسات التعليم العالي للحصول على درجة الاعتماد، وسرعان ما انتشرت وحدات ومراكز الجودة والاعتماد بالكليات في الجامعات المختلفة، هذا وبالإضافة إلى عقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس لتعريفهم بنشاط الجودة وأهدافها.

لكن ما لبثت أن ظهرت المشكلات والمعوقات؛ حيث تجددت الخلافات والاختلافات في وجهات النظر وعدم احترام المناقشات والتشبث بالآراء وعدم تقبل النقد على مستوى أعضاء هيئة التدريس من ناحية ، وبينهم وبين طلابهم من ناحية آخرى،

---

* متطلب للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في تقنية المعلومات من قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات - كلية الآداب جامعة القاهرة.

فضلا عن اختلاف السياسات والأهداف لكل مؤسسة تعليمية من الأساس، وأصبحت هذه الاختلافات والصراعات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية..إلخ التي يعيشها المجتمع والمتحكم الأساسي في ثقافته وفكره مشكلاتٍ مزمنةً، مما أثر بدوره على ثقافة ومفهوم الجودة لدى أفراد المجتمع وكفاءة المخرجات، وأدى بدوره إلى تراجع عجلة التنمية والتقدم وهدم ثقافة الجودة قبل إرسائها، ومن هنا أصبح لزامًا على المؤسسات الأكاديمية والقائمين عليها بتضافر الجهود للحد من هذه المشكلات؛ وفي هذا الصدد قامت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بتقديم عدة برامج للتقييم الذاتي وطرحها على المؤسسات الأكاديمية، إلا أنها لم تقابل بالتفعيل المطلوب من الكليات نتيجةً لخوفها وعدم ثقتها في سياسات التقييم التي عادة ما يضعها مجموعة من الإداريين الحكوميين غير المتخصصين دون أخذها في الاعتبار أن هذا الخوف قد يمثّل حجر عثرة دون تحسين جودة التعليم.

إن هذا الخوف من تبني برامج الجودة قد يتلاشى تدريجيًّا في حال قيام كل فرد في المؤسسات الأكاديمية، وعلى رأسهم أعضاء هيئة التدريس؛وهم القائمون عادةً على وحدات الجودة في الكليات بالتقييم جديًّا؛ لما لديهم من خبرة في التدريس والبرامج التعليمية، ومن ثمّ يكون للمؤسسات الأكاديمية حرية وضع برامج التقييم المؤسسي الذاتي بدءًا ذي بدء إيمانًا منها بأهمية الجودة في التعليم الأكاديمي، وفي هذا الصدد نجد على الصعيد الدولي في (أمريكا ، وبريطانيا، ونيوزلندا، واستراليا)على وجه التحديد اهتمامًا شديدًا بعقد مؤتمرات علمية، وحلقات نقاش مشتركة بين عدة أقسام علمية على مستوى الكلية الواحدة،وتقديم أوراق عمل في إحدى موضوعات الجودة يحضرها نائب رئيس الجامعة أو عميد الكلية وعرفت هذه الحلقات بـ_ _ _ "حلقات الاستماع الأكاديمي" Academicseminars listen كخطوة أولية تجاه تفعيل مفهوم الجودة وانتشاره بين فئات المجتمع الأكاديمي، وتنتهي هذه الحلقات إلى تحديد معالم الجودة من خلال تصميم المناهج على سبيل المثال، والابتكارات العلمية، والتطوير التكنولوجي، والقدرة على تقييم الطلاب..إلخ مما يسمح بالمشاركة الفعالة فيما بينهم وتبادل الآراء والخبرات وصولا إلى الدروس المستفادة من هذه الحلقات وما يمكن أن تضيفه من جديد في مجال الجودة، ومن الجدير بالذكر أن هذه العملية ليست إلا أسلوبًا متبعًا معروفًا لديهم بـ "عمليات تعليم

الجودة" Qualityeducationprocesses[٢] التي نأمل أن نرى مثلها في مجتمعنا العربيالأكاديمي.

الجهود والإسهامات العربية لتحقيق الجودة:

في مقابل التحديات التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي في مصر لإرساء وتطبيق مفهوم الجودة ومحاولاتها في وضع المعايير القياسية المرجعية الموجودة بالفعل تحت عنوان "قائمة مجمعة لتحديد الأدوات اللازمة لتقييم الخصائص وفقًا للشواهد والأدلة" التي توفرّت عليها الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد(NAQAAE) باعتبارها الهيئة القومية الأساس بالدولة المنوطة بهذا الشأن، والمحاولات الأخرى الجادة لتعديلها وفقًا لمتطلبات التعليم العالي في الوقت الحالي كما يراها الخبراء والمتخصصون في الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم) والتي سيتم عرضها وتوضيح أهم نقاطها في موضع لاحق،ونجد ظهور محاولات جادة من جانب مجموعة من الدول العربية مثل: السعودية، والإمارات،والأردن، وسلطنة عمان، وقطر، وليبيا، وسوريا، وبعض المؤسسات الرائدة في المجال التي لا يمكن إغفالها مثل اتحاد الجامعات العربية Association of Arab Universities(AAU).

أما على الصعيد الدولي، يقسّم المتخصصون والخبراء الأجانب المعايير الموحدة والخطوط الإرشادية الصادرة للمكتبات الجامعية بشكلٍ عام إلى فئتين أساسيتين[٣]:

١. المعايير الموحدة الشاملة: وتغطي معظم جوانب العمل بالمكتبة كالإدارة، وتنمية المجموعات، والمباني، والخدمات ..إلخ.
٢. المعايير الموحدة الجزئية: وتغطي جانبًا واحدًا أو خدمة محددة.

وبناءً على هذا التقسيم سيتم التركيز على أمثلة النوع الأول من المعايير باعتبارها الأكثر تغطيةً وشمولا لكافة جوانب العمل في المكتبة، بما يخدم أغراض تقييم الجودة في مكتبات الكليات موضوع الدراسة؛ وباعتبار" المكتبة " بكافة جوانبها معيارًا أساسيًا للتقييم وفقًا لرؤية الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، أصبحت لها خصائص ومؤشرات تغطي كافة جوانب الخدمات والعمل بها في سبيل قياس الأداء، ومن ثمَ أصبحت هي موضوع الدراسة الخاضعة للبحث والقياس، هذا وبالإضافة إلى ما تمثله

المكتبة من أهمية كبرى لدى الباحثين والمتخصصين في المؤسسات الأكاديمية، وكونها سببًا أساسيًّا في قياس الفاعلية التعليمية للمؤسسة الأكاديمية.

هذا ويمكن لنا إعطاء نماذج لخصائص ومؤشرات هذه المعايير بالتطبيق على عينة محددة من المعايير الموضوعة من قِبل المؤسسات الوطنية المعنية بضمان الجودة والاعتماد في الدول العربية السبعة المذكورة أعلاه، يضاف إليها المعايير الموضوعة من قبل اتحاد الجامعات العربية (AAU)، حيث أنه يضم المجلس العربي لضمان الجودة والاعتماد الذي يعتبر بدوره أحد أهم المؤسسات العربية التي تعمل مع الجامعات العربية الأعضاء في مجال تطبيق المعايير الدقيقة للجودة والاعتماد، والقيام بنشاطات عديدة تشمل ورش للتدريب والندوات العلمية التي تتناول البعد الرقابي لجودة البرامج التدريسية في الجامعات العربية، وفي هذا الصدد أصدر الاتحاد الدورية المتخصصة الأولى في مجال الجودة والاعتماد تحت عنوان " المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي " Arab Journal for Quality Assurance in Higher Education عام ٢٠٠٨م، وهي مجلة علمية محكمة فصلية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد بالتعاون مع جامعة العلوم والتكنولوجيا اليمنية، ومن الجدير بالذكر صدور مجلدها السادس في عدده الرابع عشر عام ٢٠١٣م في الأردن مشتملا على ثمانية بحوث تناولت جميعها تطبيق معايير الجودة في مجال التعليم الإلكتروني ومؤسسات التعليم العالي ومجالات أخرى، هذا وسيتم عرض المعايير الصادرة عن الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد(NAQAAE) في مصر محل الدراسة، مع ملاحظة أنه سيتم التركيز على عرض الخصائص والمؤشرات التابعة لمعيار (المكتبة)، وهي تأتي ضمن العديد من العناصر الأساسية للمعايير المصرية وموقعها تحديدًا ضمن بنود المحور الرابع " إمكانات التعليم والتعلم والتسهيلات المادية" التي هي بدورها أحد محاور الشق الثاني من المعايير المعروفة بـ" الفاعلية التعليمية".

ويمكن إجمال خصائص المعايير المتعلقة بالمكتبة في مصر والدول العربية عينة المقارنة في جدول(١)، والتي جاءت مرتبةً تنازليًا وفقًا لإجمالي عدد أجزاء المعيار، حيث تنقسم معايير قياس الأداء إلى أجزاء تنقسم بدورها إلى عناصر كثيرة متنوعة ومفصّلة، وسيتم التركيز على أهمها كالتالي:

جدول (١): خصائص ومؤشرات معيار جودة مكتبة الكلية/المعهد في مصر والدول العربية عينة المقارنة

	خصائص ومؤشرات المعيار الأردني	خصائص ومؤشرات المعيار المصري	خصائص ومؤشرات المعيار الإماراتي	خصائص ومؤشرات المعيار السعودي	خصائص ومؤشرات معيار اتحاد الجامعات العربية	خصائص ومؤشرات معيار سلطنة عمان	خصائص ومؤشرات المعيار القطري	خصائص ومؤشرات المعيار الليبي	خصائص ومؤشرات المعيار السوري
إجمالي عدد أجزاء المعيار	(١٢ جزءًا)	(١١جزءًا)	(١١ جزءًا)	(١١ جزءًا)	(١١ جزءًا)	(٩أجزاء)	(٩أجزاء)	(٨ أجزاء)	(٤أجزاء)
م	خصائص ومؤشرات معيار(المكتبة)								
١.	دعم عملية التعليم والتعلم	المساحة مناسبة لعدد الطلاب	السياسات والإجراءات والتوثيق	مقدار مشاركة الطلاب والأساتذة في الاختيار	توفير المصادر المختلفة	توافر المصادر والخدمات الملائمة	توافر مصادر التعلم والنظم الإلكترونية	تحديد عدد العالة ومؤهلاتهم والوظيفة التخصصية	المساحة الملائمة لا تقل عن ١٠٠متر٢
٢.	مصادر المعلومات والخدمات وفعاليتها	الإضاءة والتهوية	خدمات المكتبة	إعداد قياسات لرضا الطلاب	المؤشرات الكمية المتعلقة بالمكتبة والأجهزة الفنية	عمل استبيانات دورية لقياس رضا المستفيدين	السياسات والإجراءات اللازمة لتوفير المصادر	الأمن والسلامة	توفير مصادر معلومات كافية (٥ عناوين لكل طالب و٣ دوريات لكل برنامج)
٣.	توفير التسهيلات والأدوات الملائمة للمحاضر والطالب	المصادر المتنوعة وخدمات التصوير	الخدمات الإلكترونية	مشاركة الأساتذة في تقييم الخدمات والمصادر	صدور المجلات المحكمة للمؤسسة عن طريق المكتبة	تدريب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الإدارة السليمة والفعالة للبرامج والخدمات	المساحة بالمتر مقارنة بعدد الطلاب والأساتذة	الأثاث المناسب والكافي
٤.	توفير الكوادر البشرية المهارية	تكنولوجيا الاتصالات	دعم المستفيدين	مشاركة أعضاء المكتبة في تنبيه الأساتذة إلى المصادر المتعلقة بمقرراتهم	توفير الموارد المالية	-	توظيف المختصين والمؤهلين في المجال	أماكن الإطلاع ومناسبتها لعدد الطلاب والأساتذة	توافر العدد الكافي من العاملين المؤهلين
٥.	التخطيط والتقييم للمصادر والخدمات	كفاءة الإدارة	تغطية المقتنيات للبرامج المقدمة	ساعات العمل الكافية	المستلزمات التجهيزية للمكتبات المحوسبة	-	توفر الخدمات الإلكتروني وقواعد البيانات العالمية	مساحة مخصصة للكتب والمجلدات	تنظيم العمليات الفنية واتاحة المجموعات ورقيًا والكترونيًا للمستفيدين

تابع جدول (١): خصائص ومؤشرات معيار جودة مكتبة الكلية/المعهد في مصر والدول العربية عينة المقارنة

٦.	-	كفاءة العاملين وعددهم	التعاون والعلاقات مع المكتبات الأخرى	وجود خدمة الحجز والمنع من الإعارة للمواد المطلوبة	الموارد البشرية المتخصصة	-	تقديم برامج تدريبية وإرشادية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس	عدد العناوين	توفير العدد الكافي من الحاسبات والشاشات لأغراض البحث الداخلي والشبكي
٧.	-	وجود آلية لتلقي الشكاوى ومعالجتها	الكوادر البشرية عدداً ومؤهلاً وتدريباً	خدمات الاتصال المباشر	التدريب المستمر	-	توافر سياسة تحديث مستمر لمصادر المعلومات	عدد الدوريات المتوقفة والجارية	-
٨.	-	وجود آلية لقياس رضا المستفيدين	التدريب المستمر للكوادر	خدمات تدريبية للطلاب الجدد	توافر خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	-	-	المصادر المرجعية	-
٩.	-	إحصاليات دورية	وجود دراسات ذاتية وتقارير سنوية	خدمات الإرشاد والتوجيه	توفير الأثاث المناسب	-	-	المكتبة الإلكترونية وحجم الاشتراكات	-
١٠.	-	الكتاب الدراسي	وضع خطة للمستقبل	توافر وسائل تكنولوجية	-	-	-	عدد أجهزة الحاسبات	-
١١.	-	قياس رضا الطلاب	-	توافر خدمة الإحاطة للأساتذة والطلاب بالخدمات الجديدة..إلخ	-	-	-	عدد أجهزة الحاسبات المتصلة بالشبكة	-
١٢.	-	-	-	توفير كتب ودوريات ومصادر إلكترونية للمقررات	-	-	-	-	-
١٣.	-	-	-	توفير المواد بكل اللغات	-	-	-	-	-
١٤.	-	-	-	توفير التجهيزات المادية من أجهزة واتصالات.	-	-	-	-	-

الملاحظات المستشفة من جدول(١):

أولًا : من الناحية الشكلية:

١. التفصيل في عدد الأجزاء التي اشتملت عليها المعايير القياسية المرجعية الأساس في الدول العربية عينة المقارنة، وكانت أعلاها نسبةً الأردن وبلغت اثني عشر جزءًا، تلتها مصر والسعودية والإمارات واتحاد الجامعات العربية بنسبة متساوية بلغت إحدى عشر جزءًا، ثم سلطنة عمان، وقطر بنسبة متساوية بلغت تسعة أجزاء، ثم ليبيا بعدد ثمانية أجزاء، وأخيرًا سوريا التي جاءت مختصرة في أربعة أجزاء فقط.

ثانيًا : من الناحية الموضوعية:

١. اتفاق مؤسسات الجودة والاعتماد في مصر والدول العربية السبعة، واتحاد الجامعات العربية عينة المقارنة حول التأكيد على أهمية عنصر المكتبة داخل المؤسسة الجامعية، الأمر الذي يبرز أهميتها في الهيكل التنظيمي لأية مؤسسة جامعية، باعتبارها أحد أهم عناصر بنية وتكوين كل معيار وإن اختلف ترتيبها من معيارٍ لآخر.

٢. بلغت أهمية " المكتبة " داخل المؤسسة الجامعية نسبة كبيرة تصل إلى ٧٥% من مقومات الحصول على الجودة ونيل الاعتماد باعتبارها معيارًا حاكمًا لابد من اجتيازه كما يراه المتخصصون في الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد(NAQAAE) بمؤسسات التعليم العالي في مصر(٤).

٣. حظى المعيار السعودي بالنسبة الغالبة (١٤ عنصرًا) اشتمل عليها معيار المكتبة، حرصًا منه على توافر كافة العناصر اللازمة للنهوض والارتقاء بأداء وخدمات المكتبة بدايةً من مصادر المعلومات وخدمات الإرشاد والتوجيه وتوافر الموارد البشرية والمادية والتجهيزية ..إلخ، وكان تركيزها على الخدمات والموارد أكثر من المكان والمساحة والإضاءة والتهوية وغير ذلك.

مما سبق يمكن أن نحصر الخصائص ذات الاتفاق والاختلاف داخل معيار(المكتبة) بين مصر والدول العربية عينة المقارنة، وذلك على النحو التالي:

١. خصائص شكلية : وهي المتعلقة بالمساحة، والإضاءة والتهوية، والأثاث المناسب، والأمن والسلامة في المكتبة.

٢. خصائص موضوعية: تتعلق بـــمصادر المعلومات والمجموعات داخل المكتبة.
٣. موارد بشرية: توظيف الكوادر المؤهلة والمتخصصة والمهارية في المكتبة.
٤. موارد مادية : التسهيلات المالية وميزانية المكتبة.
٥. الخدمات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: وتشمل خـــدمات المعلومـــات وتـــوافر أجهزة الحاسبات والبحث الشبكي في المكتبة، وما إلى ذلك.
٦. القياس والتقييم: وتشمل تقييم مصادر المعلومات والخـــدمات، وعمـــل الإحـــصائيات الدورية، والدراسات والتقارير السنوية، وإعداد قياسات لرضا الطـــلاب والمـــستفيدين من المكتبة.

وإذا قمنا بعقد مقارنة بين الجانب المصري والدول العربية عينة المقارنـــة فيمـــا يخص تلك الخصائص الستة أعلاه، سيكون لدينا الجدول التالي:

جدول (٢): الخصائص ذات الاتفاق والاختلاف داخل معيار (المكتبة) بين مصر والدول العربية عينة المقارنة

م	الخصائص	مصر	الأردن	الإمارات	سلطنة عمان	قطر	ليبيا	السعودية	سوريا	اتحـــــاد الجامعـــات العربية AAU
١.	المساحة والإضاءة والتهوية والأثاث والأمن والسلامة	✓	×	×	×	✓	✓	×	✓	✓
٢.	الموارد البشرية	✓	✓	✓	×	✓	✓	✓	✓	✓
٣.	الموارد المالية	×	×	×	×	×	×	×	×	✓
٤.	مصادر المعلومات	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٥.	الخـــــدمات وتكنولوجيـــــا المعلومات	✓	×	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٦.	القياس والتقييم	✓	✓	✓	✓	×	×	✓	×	×

الملاحظات المستشفة من جدول(٢):

١. اتفق كل من المعيار المصري والليبي والقطري ومعيار اتحاد الجامعات العربية (AAU) فقط في ظهور الخصائص الشكلية من المساحة، والإضاءة والتهوية، والأثاث، والأمن والسلامة بشكلٍ عام، وبشكلٍ أكثر تفصيلاً اتفق كلٌ من المعيار المصري، والسوري، والليبي على ظهور عنصر واحد هو (المساحة) والتي حددها المعيار المصري بـ (٨٠ متر٢/ عدد الطلاب)، وبـ (١٠٠متر٢/ عدد الطلاب) للمعيار السوري، في حين لم يضع المعيار الليبي رقمًا محددًا، هذا واتفق كل من المعيار السوري ومعيار اتحاد الجامعات العربية (AAU) في ظهور عنصر(الأثاث المناسب) ضمن خصائصها، في حين ظهرعنصر(الإضاءة والتهوية) مرة واحدة ضمن خصائص المعيار المصري فقط.

٢. اتفقت خصائص المعيارالمصري ومعاييرالدول العربية عينة المقارنة باستثناء سلطنة عمان، واتحاد الجامعات العربية (AAU) حول ضرورة توافر الكوادر البشرية من العاملين المتخصصين والمؤهلين ذوي المهارات في التعامل مع احتياجات المستفيدين من المكتبة.

٣. اختفاء الجانب المادي والخاص بميزانية المكتبة داخل خصائص المعيار المصري ومعايير الدول العربية كافةً، باستثناء معيار اتحاد الجامعات العربية (AAU).

٤. اتفق كل من المعيار المصري والدول العربية عينة المقارنة واتحاد الجامعات العربية (AAU)على ضرورة توافر مصادر المعلومات المناسبة والكافية والمتنوعة والملائمة لاحتياجات الطلاب والمستفيدين من المكتبة كأحد أهم الخصائص التي ينبغي أن يتضمنها أي معيار قياسي مرجعي.

٥. اتفق كلٌ من المعيار المصري ونظيره بالدول العربية عينة المقارنة، باستثناء المعيار الأردني، والذي جاء مختزلاوغير واضحًا في مجمل خصائصه كما يتضح من جدول(١) على ضرورة توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يخدم أغراض التعليم والبحث في المكتبة، وبخاصةٍ وأننا نعيش الآن في عصر تكنولوجيا المعلومات المتجددة باستمرار، وهو الأمر الذي لا ينبغي على الإطلاق التغاضي عنه في العملية التعليمية ككل، ومكتبة الكلية على وجه الخصوص، وهو أمر مثير للجدل، حيث تنعدم

الرؤية حول مدى الأهمية بتكنولوجيا المعلومات لتكون ضمن خصائص المعيار الأردني في الوقت ذاته الذي يستدعي فيه اهتمام اتحاد الجامعات العربية (AAU) ومقره نفس الدولة الأم.

٦. يأتي عنصر القياس والتقييم كآخر الخصائص المشتركة بين كل من المعيار المصري، والأردني والإماراتي ، والسعودي، وسلطنة عمان، عدا قطر وليبيا وسوريا، واتحاد الجامعات العربية (AAU)؛ والذي تستدعي الضرورة توافره في سبيل تحقيق الهدف الأم وهو الجودة ونيل الاعتماد.

قائمة المصادر

١. محمد زكي عويس(٢٠٠٨). الطريق إلى الجودة في التعليم العالي. في: كراسات مستقبلية: سلسلة غير دورية تصدرها المكتبة الأكاديمية تعنى بتقديم اجتهادات حديثة حول العلم والمستقبل.القاهرة: المكتبة الأكاديمية. ص١٣.

٢. المصدر السابق. ص٢١.

٣. شريف كامل شاهين، أسامة السيد محمود، يسرية عبد الحليم زايد (٢٠١٣). المعيار العربي الموحد للمكتبات الجامعية. القاهرة: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم).ص١٠.

٤. المصدر السابق.ص٣٢.

٥. نقلا عن: مصر. وزارة التعليم العالي. الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (٢٠١٠). دليل اعتماد مؤسسات التعليم العالي. القاهرة: الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.